

Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٦٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد السادس عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٠/٧١، مع السنة الثالثة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، والرؤية الاستراتيجية للتنمية المفضية إلى التحول في أفريقيا، والخطة العشرية الأولى (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) لتنفيذها، واصلت البلدان الأفريقية، بدعم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تعميم أولويات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطرها الإنمائية الوطنية. وواصلت البلدان إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومن أهم النتائج التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في كيغالي في آذار/مارس ٢٠١٨. وقد أوجد ذلك قوة دفع كبيرة نحو التكامل القاري وتحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا متكاملة وسلمية ومزدهرة.

وأسهم تحسن البيئة الاقتصادية العالمية، لا سيما انتعاش التجارة، بالاقتران مع إدارة سليمة للسياسات الاقتصادية في البلدان الأفريقية، في تسريع النمو بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٦. وقد يؤثر هذا الاتجاه، إذا لم يتم عكس مساره، سلبي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، حيث لا تزال التدفقات الرسمية مصدراً هاماً للتمويل الإنمائي. وواصلت البلدان الأفريقية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في العديد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية،



والزراعة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولا تزال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تحظى باعتراف واسع النطاق ومنتام بوصفها أداة لتشجيع الحوكمة الرشيدة، كما يتضح من خلال انضمام عدد متزايد من البلدان الأفريقية إليها. بيد أن أحد الشواغل الرئيسية للسياسة العامة في أفريقيا هو ارتفاع مستوى الديون. وقد يؤدي الإفراط في الاقتراض إلى حالة مديونية حرجة، مما قد يؤدي إلى خنق النمو والتنمية. وهذا يهدد بتقويض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس في خفض الديون التي سبق تحقيقها من خلال الجهود الدولية لتخفيف أعباء الديون. ولذلك فإن التصدي لهذه المسائل، بالإضافة إلى التحديات القائمة التي لها أهمية حاسمة لتحقيق التحول الهيكلي من أجل إيجاد فرص العمل عن طريق النهوض بالتصنيع والاستثمار في الزراعة وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، يجب أن يكون على رأس الأولويات بالنسبة للحكومات الأفريقية.

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٢٠/٧١، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، إلى الأمين العام أن يوافيها بتقرير شامل عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويسلط التقرير الضوء على التدابير السياساتية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلاً عن التدابير التكميلية التي نفذها المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. وحيثما توافرت البيانات اللازمة، سُلط الضوء أيضاً على الأنشطة التي اضطلع بها كلٌّ من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. واستعين في إعداد التقرير بالمعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وغيرهم من أصحاب المصلحة الأفريقيين الإقليميين ودون الإقليميين.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٣ - تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، منذ أن اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في عام ٢٠٠١، إطاراً يتولى زمامه أبناء أفريقيا ويقودونه من أجل إحداث تحوّل في القارة الأفريقية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأعوام العديدة الماضية، لا تزال هناك تحديات مستمرة وأخرى ناشئة من شأنها أن تؤدي، ما لم تُعالج، إلى تقويض التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.
- ٤ - وتشتمل خطة عام ٢٠٦٣، المعتمدة في الدورة الرابعة والعشرين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في ٢٠١٥، على جميع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإثر اعتماد الخطة، اعتمد الاتحاد الأفريقي أيضاً الخطة العشرية الأولى (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ التي تشتمل على البرامج والمشاريع التالية: تنفيذ مشروع سد إنغا الكبير؛ وإنشاء شبكة متكاملة من القطارات الفائقة السرعة؛ وإنشاء جامعة افتراضية إلكترونية أفريقية؛ ووضع استراتيجية للسلع الأساسية؛ وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧؛ واعتماد جوازات سفر مشتركة للبلدان الأفريقية وكفالة حرية تنقل الأشخاص؛ وإنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي؛ وإنشاء مؤسسة مالية أفريقية؛ ومبادرة "إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠"؛ وإنشاء شبكة إلكترونية لعموم أفريقيا؛ ووضع استراتيجية أفريقية للفضاء الخارجي.
- ٥ - وتركز وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، الذراع الفني للاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع غيرها من الهياكل التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، جهودها على تنفيذ هذه البرامج من خلال تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في مجالات التخطيط والتنفيذ ورصد التنفيذ وتقييمه. وتعمل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة على تعزيز القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتنسيق تنفيذ هذه الخطط. وفي الدورة الحادية والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات

الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٨، وافقت الدول الأعضاء على إنشاء الوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي باعتبارها الهيئة الفنية للاتحاد، وأشارت إلى أن عملية الانتقال من وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة إلى الوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي ستتم كجزء من عملية إنشائها.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في اثنتين من أولويات خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) لتنفيذها، مع التوقيع على اتفاق لإنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي، وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في آذار/مارس ٢٠١٨. وما فتئ يُحرز تقدم مطرد منذ توقيع الاتفاق. ووفقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا^(١)، من المتوقع أن تنمو قيمة التجارة بين البلدان الأفريقية بأكثر من الضعف بفضل منطقة التجارة الحرة القارية.

ألف - الهياكل الأساسية

٧ - الهياكل الأساسية عامل من عوامل التمكين لتحقيق التصنيع والتكامل الإقليمي في القارة، ويمثل هذا الأخير الرؤية التي تسترشد بها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتبين بحوث حديثة أجراها مصرف التنمية الأفريقي أن أفريقيا ستحتاج إلى ما بين ١٣٠ و ١٧٠ بليون دولار سنويا من الاستثمارات في الهياكل الأساسية من أجل جعل تطور هياكلها الأساسية في مستوى نظيره في البلدان النامية في أماكن أخرى. بيد أنه فُدر، في تقرير مشترك بين مصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن المشاريع الجارية حاليا لا تشكل سوى ٥ في المائة من مجموع الاحتياجات من الاستثمارات و ١٢ في المائة من التدفقات المالية الفعلية.

٨ - وللتصدي لهذا النقص، أطلقت شبكة الأعمال التجارية القارية لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة مبادرة خطة ٥ في المائة في بورصة نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، حيث دعت المستثمرين المؤسسيين إلى زيادة الحصة من الأصول الخاضعة للإدارة المخصصة لمشاريع الهياكل الأساسية الأفريقية من ١,٥ إلى ٥ في المائة. وجرى أيضا وضع خريطة طريق مرتبطة بها من أجل تيسير الاستثمارات من صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية الأفريقية في مشاريع الهياكل الأساسية في القارة.

٩ - ومن أجل دعم تنفيذ خطة ٥ في المائة، سيجري تسريع وتيرة إنجاز بعض المشاريع المنفذة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بما في ذلك مخطط الطاقة الكهرومائية باتوكا جورج، وشبكة الربط الكهربائية المشتركة بين زامبيا وتنزانيا وكينيا، وطريق بيرا - هراري الخاضع للرسوم وذلك كجزء من مشروع الممر بين الشمال والجنوب ومشروع محطة روزيزي الثالثة لتوليد الطاقة الكهرومائية. ومن أجل تيسير تنفيذ مشروع باتوكا جورج، قامت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتوفير بناء القدرات والدعم المالي لسلطة نهر زامبيزي، بما في ذلك مبلغ ٩,٢٦ ملايين دولار من خلال مرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة. وقد بدأ تشييد محطة توليد الطاقة الكهربائية روزيزي الثالثة في عام ٢٠١٧، مما يجعلها أول مشروع إقليمي للطاقة في أفريقيا يتم إنشاؤه بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، *Assessing Regional Integration in Africa VIII: Bringing the Continental Free Trade Area About* (2017)

١٠ - ومن بين ٤٣٣ مشروعاً ذات أولوية في خطة عمل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، لا يزال ٢٦ في المائة في مرحلة دراسة الجدوى أو ما قبل دراسة الجدوى، في حين تجري إعادة هيكلة ١٦ في المائة من المشاريع من أجل تقديم العطاءات و ٣٢ في المائة إما بدأت العمل أو قيد الإنشاء. وفي عام ٢٠١٧، أنشئت هيئة إدارة ممر أبيدجان - لاغوس لتكون أول هيئة إدارة مشروع عبر وطني في أفريقيا.

١١ - وفي ٢٠١٧، جرى التكليف بتنفيذ مشروع رئيسي آخر من خطة عام ٢٠٦٣، وهو الشبكة الأفريقية المتكاملة من القطارات الفائقة السرعة، الذي يهدف إلى الربط بين جميع العواصم الأفريقية، وتقوم وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة باستضافة وحدة تنفيذ المشاريع وتمسك بزمام المبادرة في دراسات الجدوى التقنية والمقبولية المصرفية الخاصة بالمشروع.

١٢ - ومن المتوقع أن يولد مشروع سدّ إنغا الثالث للطاقة الكهرومائية، وهو مشروع ذو أولوية في خطة عمل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وأحد المشاريع الرئيسية من خطة عام ٢٠٦٣، أكثر من ١٠٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء في أفريقيا للمرة الأولى. وقد تم بالفعل توقيع اتفاقات شراء الطاقة الكهربائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا. ويعمل اتحاد مالي يضم مجموعة من الشركاء الدوليين في الوقت الراهن من أجل تمويل المشروع، الذي تقدر تكلفته الأولى بـ ١٢ بليون دولار.

١٣ - وتواصل في ٢٠١٧ إحراز تقدم في تنفيذ المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية. وقد أنجز المشروع الإقليمي للألياف الضوئية الذي يربط بين خمسة من عواصم الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أقرّ المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية في ناميبيا، مركز ناميبيا اللوجستي، الفريق العامل الوزاري وفي وقت لاحق رئيس المبادرة. وكجزء من مشروع الحلقات المفقودة في الطريق الرئيسي العابر للصحراء الكبرى، أكملت الجزائر تشييد ١٦٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة، ولم تتبق إلا ٢٠٠ كيلومتر ينبغي إنجازها في جنوب الجزائر. وفي إطار مشروع ممر النقل الواصل بين ميناء لامو جنوب السودان وإثيوبيا، الرابط بين إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان، أنجز طريق إيسيلو - مويالي (٥٠٥ كم)، كما أن الموانئ والمراسي قيد التشييد.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٤ - الزراعة والأمن الغذائي ركيزتان أساسيتان من ركائز خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويدعو المخطط ١ الذي تتطلع خطة عام ٢٠٦٣ إلى تحقيقه، "ازدهار أفريقيا القائم على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة"، إلى إحداث تحول جذري في الزراعة الأفريقية من أجل تمكين القارة من إطعام نفسها وأن تكون جهة فاعلة رئيسية كمصدّر صاف للأغذية. وبالمثل، ترمي خطة عام ٢٠٣٠ إلى تحويل الزراعة في إطار الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم نحو تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، بما في ذلك الالتزامات الواردة في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة وتحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فإن ٤٧ من

الدول الأعضاء التي أبلغت عن إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو، لم تكن سوى ٢٠ منها فقط تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق تلك الالتزامات بحلول العام ٢٠٢٥.

١٦ - وقد أعدت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقرير فترة السنتين الذي سلطت فيه الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان مالابو. والتقرير هو جهد متضافر بذلته وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل إعداد إطار نتائج البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من أجل توجيه البلدان في مجال جمع البيانات وتحليلها، وتزويد تلك البلدان بالمهارات والكفاءات اللازمة لتتبع تنفيذ البرنامج والإبلاغ عنه.

١٧ - وتواصل أيضا إحراز تقدم في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على الصعيد الإقليمي، كما أن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وضعت جيلا جديدا من الخطط الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي الرامية إلى دعم تحقيق الالتزامات الواردة في إعلان مالابو التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وفي شرق أفريقيا، وضعت أربعة بلدان وأطلقت خططاً وطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، في حين أكمل بلدان في الجنوب الأفريقي إنجاز العملية.

١٨ - وقد أنشئ مركز أفريقيا لتنسيق القدرة على الصمود التابع للشراكة الجديدة، الأداة التنفيذية لإدارة المخاطر في مجال الزراعة وانعدام الأمن الغذائي، من خلال شراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومشروع جامعة بيريزي، وهي عبارة عن شراكة بين ١٢ جامعة أفريقية. وسيسهل المركز في تحقيق الهدفين ١ و ٨ من أهداف التنمية المستدامة والالتزامات إعلان مالابو ٣ و ٤ و ٦، فضلا عن تحقيق الخطة العشرية الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وما يعوق تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو محدودية التقدم المحرز في تعميم إعلان مالابو في الخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة.

جيم - الصحة

١٩ - الصحة ركيزة أساسية من ركائز خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويندرج تحسين النتائج الصحية في المخطط ١ من الهدف ٣ (مواطنون أصحاء وعلى مستوى جيد من التغذية)، والمخطط ٦ من خطة عام ٢٠٦٣ (تنمية محورها الناس). وبالمثل، ينص الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة على التزام سياسي قوي بالصحة العامة: "ولكفالة تمتع الجميع بالصحة والعافية البدنية والعقلية وزيادة العمر المتوقع لدى الولادة، يجب علينا أن نوفر التغطية الصحية والرعاية الصحية الجيدة للجميع".

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة دعم الجهود الرامية إلى النهوض بالقرارات السياسية التي اعتمدها البلدان الأفريقية من أجل تحسين صحة ورفاهية الأفارقة. ونظمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع خبراء في مجالات التنظيم القانوني وتنظيم الأدوية من ٣٣ بلداً. وعقب المشاورات التي جرت مع الخبراء القانونيين والتنظيميين، عملت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة على تيسير إعداد مشروع معاهدة لإنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية لكي تؤيدها الهيئات المعنية بالسياسات التابعة بالاتحاد الأفريقي.

٢١ - وقامت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة أيضا بدعم الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل مكافحة

داء السل بوصفه تحدياً وطنياً وإقليمياً، وذلك بهدف القضاء على هذه الآفة بحلول عام ٢٠٣٠. وتم ذلك أساساً عن طريق تنظيم حملات عامة للتوعية وإعداد مواد سياسية وتقنية أثناء قيام الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٧ بإحياء اليوم العالمي لمكافحة السل الذي كان موضوعه "عمل موحد ومتجدد من أجل القضاء على داء السل". ودعمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة إجراء تجارب في المختبرات باستخدام تكنولوجيات تحفيز الجينات من أجل تعديل بعوض الملاريا بطريقة فعالة.

٢٢ - وعقب اعتماد معايير تنظيمية منسقة متعلقة بالمنتجات الطبية في عام ٢٠١٥ في إطار البرنامج الأفريقي للمواومة التنظيمية للأدوية، تم الاتفاق على إطار تنظيمي إقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتم تعزيز القدرات من أجل إنفاذ توريد وتوزيع الأدوية الآمنة في المنطقة. وقد شرعت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات الشريكة، وبدعم من وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، في تنفيذ المواومة التنظيمية للأدوية في المنطقة في جميع الدول الأعضاء الخمسة عشر في الجماعة. وقدمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة المساعدة في وضع إطار لتتبع صنع واستيراد وتصدير وتوزيع الأدوية ورصدها والإبلاغ عنها، وقد أقرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وجرى أيضاً تجريب الإطار في خمس دول أعضاء في جماعة شرق أفريقيا وسيتم إطلاقه في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في المستقبل المنظور.

٢٣ - ومن خلال مساعدة وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، قام ١٢ من أصل ٥٥ بلداً أو هي بصدد القيام بإعادة النظر في قوانينها الوطنية المتعلقة بتنظيم الأدوية بما يتماشى مع القانون النموذجي للاتحاد الأفريقي. وكانت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة جهة فاعلة رئيسية في تنفيذ مشروع الجنوب الأفريقي لمكافحة السل ودعم النظم الصحية. ونتيجة لهذا الدعم، أنشئت مراكز امتياز لمكافحة السل في زامبيا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق.

دال - التعليم والتدريب

٢٤ - يتماشى الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد مع المطلب ١ من الهدف ٢ من أهداف خطة عام ٢٠٦٣ المتعلق بالتعليم والابتكار. ويُسهّم التعليم الجيد في التنمية المستدامة الطويلة الأجل عن طريق تمكين الناس من الاستفادة من إمكاناتهم. وقد أثبت التعليم أنه أكثر الأسلحة فعالية في محاربة الفقر.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. وعقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، اعتمد الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا ٢٠١٦-٢٠٢٥ في دورة جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بوصفها إطاراً لتحويل نظم التعليم والتدريب لدعم التنمية المستدامة وباعتبارها برنامجاً ابتكارياً لتحويل المدارس الثانوية في أفريقيا إلى مدارس تُميّز رقمية مصممة لتطوير اكتساب المهارات حتى تطابق متطلبات سوق العمل. وقد صُمم البرنامج أيضاً من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس. وأطلقت كذلك برامج الواجهات البيئية لخدمات الدلائل التفاعلية في العديد من البلدان بما في ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة، وكوت ديفوار، وكينيا.

٢٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، افتتحت في غانا الأكاديمية الأفريقية للعلوم، وهي مدرسة داخلية للشابات اللائي يتمتعن بإمكانات هائلة في مجال الرياضيات والعلوم. والأكاديمية مدرسة جديدة ذات مستوى متقدم في الرياضيات والعلوم، وهي مخصصة للفتيات فقط. وتشكل الأكاديمية طريقاً ممهداً للدراسة الجامعية والمسارات المهنية في المستقبل، بما في ذلك في مجالات الهندسة والعلوم والحوسبة. ويوجد في المؤسسة حالياً ٢٤ طالبة من إثيوبيا، وأوغندا، وسيراليون، وغانا، والكاميرون ونيجيريا يتمتعن بمنح دراسية كاملة من الأكاديمية تُغطي رسوم التعليم والمدرسة الداخلية وغيرها من النفقات.

٢٧ - وواصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة دعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة المبادرات الرامية إلى تعزيز إمكانية حصول الفتيات على التعليم في ٢٣ بلداً. ونتيجة لذلك، جرى تدريب ١٢٥٠٠٠ امرأة على الإدارة ومباشرة الأعمال الحرة في المشاريع الصغيرة أو المتوسطة. وفي إثيوبيا، أُعيد تسجيل ١١٠٠ فتاة كن قد انقطعن عن الدراسة وواصلن تعليمهن، بدعم من شبكة من ٥١ موجهها. وتم تشييد وتجهيز بيتين من بيوت الشباب لفائدة الفتيات اللائي يحضرن دورات التدريب المهني في ملاوي.

٢٨ - ونظراً لزيادة السياسات العامة التي تركز على التعليم، عرفت أفريقيا زيادة كبيرة في معدل تسجيل الطلاب في المدارس الابتدائية، حيث ارتفع العدد من ١٠٩ ملايين طفل إلى ١٨٧ مليون طفل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦^(٢).

٢٩ - ولا يزال تحدي نقص المهارات وعدم التطابق في سوق العمل مستمراً. وفي معظم البلدان، يتصارع أرباب العمل مع تحديات العثور على العمال المهرة، في حين يجد خريجو الجامعات في الوقت نفسه صعوبة متزايدة في العثور على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم.

هاء - البيئة والسياحة

٣٠ - نظراً لقابلية القارة للتأثر بتغير المناخ، تشكل الاستدامة البيئية أولوية هامة بالنسبة لأفريقيا. وفي هذا الصدد، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعزز الموقف الموحد لأفريقيا في الاتفاقيات العالمية المتعلقة بتغير المناخ وتعززت كذلك القدرة على التكيف مع البيئة على نحو يتماشى مع المخطط ١، الهدف ٧، من خطة عام ٢٠٦٣، الذي يرمي إلى تحقيق اقتصادات ومجتمعات محلية مستدامة بيئياً وقادرة على التكيف مع المناخ. ودعمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة مشاركة الفريق الأفريقي للمفاوضين في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومشاركة صناعات السياسات في المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

٣٢ - وخلال العام الماضي، عملت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة على تعزيز قدرات ٧٠٠٠ امرأة أفريقية من أجل تعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود. وعلى سبيل المثال، اضطلعت

(٢) معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، متاح على الرابط التالي: data.uis.unesco.org.

النساء بدور رائد في إضفاء الطابع المحلي على إيرو، وهو غذاء أساسي في الكاميرون والبلدان المجاورة، وشارك بنشاط في إعادة زراعة الغابات في منتزه البراكين الوطني والنهوض بالسياحة البيئية في رواندا.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتمع ٢٤ بلداً أفريقياً في النيجر في اجتماع الشراكة السنوي الثاني للمبادرة الأفريقية لإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية. وترمي المبادرة، التي تعمل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة أمانة لها، إلى إعادة ١٠٠ مليون هكتار من الأراضي التي أزيلت غاباتها أو تدهورت في جميع أنحاء القارة إلى هيئتها الأصلية بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٤ - وبالنظر إلى أن تحسن إدارة مصايد الأسماك يشكل فرصة هامة لزيادة الإيرادات وتوليد الدخل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، دعمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة تنمية القدرات من أجل الوصول إلى أسواق مصايد الأسماك في منطقة خليج غينيا، بما في ذلك التدريب على مبادئ وضع العلامات البيئية، وإجراءات منح الشهادات، والمعايير والأنظمة المتعلقة باستدامة الموارد السمكية وتجارتها.

٣٥ - وقدمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة الدعم التقني لإدماج تغير المناخ والزراعة الذكية مناخياً في الخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة لكل من جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، حيث قامت حكومتا البلدين بعد ذلك بوضع مذكرات مفاهيمية وقدمتها إلى الصندوق الأخضر للمناخ. وسيقدم دعم إضافي للبلدان في وضع المذكرات المفاهيمية ومقترحات من أجل الحصول على الأموال من مختلف المنافذ الدولية لتمويل مكافحة تغير المناخ.

٣٦ - وفي ضوء أهمية قطاع السياحة في تنمية أفريقيا، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة دعم البلدان في النهوض بالسياحة المستدامة بهدف تعظيم إسهامها إلى أقصى حد في التنمية والحد من الفقر. وبما أن ٨٥ في المائة من سوق السياحة الأفريقية يعتمد على النقل الجوي، شكل إطلاق الاتحاد الأفريقي لمبادرة السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لفتح الأجواء الأفريقية وتحسين الربط الجوي فيما بين البلدان الأفريقية تطوراً محل ترحيب خاص. وستُيسر المبادرة تنفيذ أهداف السياحة الواردة في خطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة عام ٢٠٦٣.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٧ - ما فتئ يُعترف بأن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانات لتغيير الأعمال التجارية في أفريقيا وحفز مباشرة الأعمال الحرة، والابتكار، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة. وقد أعطت خطة عام ٢٠٦٣ أولويةً لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، والتكيف مع تغير المناخ، والتعليم، والخدمات المالية، والصحة، والتجارة والتكامل الإقليميين.

٣٨ - وقد واصل برنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة تيسير بناء اقتصاد إلكتروني متكامل في أفريقيا من خلال العمل مع الحكومات لكفالة أن تتوفر للأعمال التجارية والمواطنين إمكانية وصول أكبر إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوقة والميسورة التكلفة. وقدمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة الدعم، ولاسيما من خلال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا^(٣)، إلى البلدان في وضع الخطط الوطنية الرئيسية للتنمية الرقمية. ويُقدر أن

(٣) خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا للفترة التي تمتد حتى عام ٢٠٢٠.

تؤدي زيادة بنسبة ١٠ في المائة في انتشار خدمات النطاق العريض إلى زيادة بنسبة ١ إلى ٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣٩ - وبدعم من وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، عُقد مؤتمر القمة الرابع لتحويل أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن موضوع "التعجيل بإقامة السوق الرقمية الموحدة في أفريقيا". وجاء مؤتمر القمة هذا عقب ثلاث نُسخ سابقة منه، وتُوج بإطلاق مبادرة المدن الذكية الأفريقية في ٢٠١٧، وهي مبادرة تهدف إلى الاستفادة من الحلول التكنولوجية من أجل تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات في المدن. وفي مؤتمر قمة ٢٠١٨، التأم المنتدى الاقتصادي لمؤتمر قمة تحويل أفريقيا لأول مرة على الإطلاق، الأمر الذي يسر التعاون بين الأعمال التجارية والحكومة، وهو ما أدى إلى إقامة شراكات واتفاقيات أقوى بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء القارة.

زاي - العلم، والتكنولوجيا والابتكار

٤٠ - تعترف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بأن العلم، والتكنولوجيا والابتكار عناصر تمكين هامة لتحقيق التنمية المستدامة. ويركز عمل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة في هذا المجال على بناء قدرات البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك في مجال وضع السياسات وتعزيز سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية للتكنولوجيات الجديدة.

٤١ - ويسترشد عمل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة فيما يتعلق بالعلم، والتكنولوجيا والابتكار باستراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام ٢٠٢٤. وتهدف الاستراتيجية إلى التعجيل بانتقال أفريقيا إلى اقتصاد قائم على المعرفة يقوده الابتكار تمشيا مع رؤية الاتحاد الأفريقي. وقد نفذت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة برامج مختلفة في إطار الجهود التي تبذلها في مجال العلم، والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية، مسهمة بذلك في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣.

٤٢ - ويُعد التحالف المعني بالتعجيل بالوصول إلى الامتياز في مجال العلوم في أفريقيا واحدا من برامج الشراكة الجديدة التي تشكل منصة للبلدان الأفريقية ترمي إلى الدفاع عن تطوير البحوث في مجال القدرات الصحية، ويمثل نموذجا جديدا يسعى إلى دعم تحسين القيادة في مجال البحوث وتعزيز الامتياز العلمي والابتكار من أجل مواجهة بعض التحديات الإنمائية في أفريقيا.

٤٣ - وواصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة تنفيذ المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي ترمي إلى بناء قدرات البلدان الأفريقية في مجال جمع وتحليل مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل دعم صياغة سياسات قائمة على الأدلة وبرامج بحوث تتصدى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وركز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة على جمع البيانات وبناء القدرات لفائدة ٣٥ بلدا من أجل جمع البيانات المتعلقة بالابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، نُشر منشوران من منشورات آفاق الابتكار في أفريقيا، فضلا عن مواجيز سياساتية وأوراق بحوث أسهمت في تنمية القدرات في مجال صياغة السياسات المتعلقة بالعلم، والتكنولوجيا والابتكار.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يسرت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة تحسين نُظم بيانات العلم، والتكنولوجيا والابتكار في كل من سيشيل، وغانا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار. وقد تم ذلك من خلال التدريب وتعزيز القدرات داخل البلد في مجال استخدام الأدوات الجديدة والمبتكرة لجمع البيانات، وتحليلها، وتخزينها، ونشرها.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، اشتركت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وجامعة الأمم المتحدة في إجراء دراسة بعنوان 'الابتكار في أفريقيا: القياس، والقضايا السياساتية والعالمية' (Innovation in Africa: Measurement, Policy and Global Issues)، ساعدت في زيادة المعرفة بالعوامل التي تؤثر في ظهور استراتيجيات الابتكار في أفريقيا.

٤٦ - وأطلقت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي مبادرة كايزن أفريقيا في ٢٠١٧. وواصلت توفير التدريب على اعتماد أساليب الابتكار لتعزيز الإنتاجية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ١٢٥ مشاركا من ١٣ بلدا أفريقيا من التدريب. ويجري تنفيذ سبعة مشاريع في إطار المبادرة في كل من إثيوبيا، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وغانا، والكاميرون وكينيا، في حين انتهى من واحد منها في مصر.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني

٤٧ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. ويرمي الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة والمطمح ٦ من خطة عام ٢٠٦٣ كلاهما إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وقد واصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة جهودها الرامية إلى دعم إعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. وقام صندوق تمكين المرأة الأفريقية المشترك بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإسبانيا، وهو شراكة بين وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وحكومة إسبانيا من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، بتمكين ما مجموعه ٥٣٠.٠٠٠ من النساء والشباب من خلال التدريب في مجالي الأعمال التجارية والمهارات المهنية. وفي هذا الصدد، أدى إنشاء وحدات احتضان الأعمال التجارية وإصدار الشهادات للمنتجات إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وهو ما زاد من إيرادات النساء.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، قدمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة الدعم إلى ٩٠ من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية من أجل تعزيز قدرتها في مجال تعميم المنظور الجنساني وتمكينها من الدفاع عن قضايا المرأة على نحو أفضل، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي نيجيريا، أنشئت شبكة للحماية الجنسانية من أجل رصد المساءلة عن المساواة بين الجنسين وتقديم الخدمات للنساء. وبفضل هذه الجهود، واصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، جرى إدماج البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا في التشريعات الوطنية وتنفيذه في ٢٤ بلدا^(٤) وتم التصديق عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي،

(٤) إثيوبيا، وأنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، ومالي، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا

وغينيا - بيساو. وأنشئ صندوق في ملاوي من أجل تقديم الدعم القانوني للفتيات ضحايا الاغتصاب في المدارس.

٤٩ - ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات نظراً لكون الثقافة والمعايير المحلية لا تزال تشكل عقبات كبرى تحول دون تمكين المرأة في أفريقيا. وعلى الصعيد الهيكلي، يشكل ضعف الهياكل الأساسية وإنفاذ القوانين، وتردي نوعية الخدمات العامة تحديات كبرى أمام تمكين المرأة وإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٥٠ - اعترفت كل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بالحكومة الرشيدة باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر التمكين لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وتعتبر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداةً للرصد الذاتي متفهماً عليها بصورة متبادلة، أنشأتها لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ التابعة للشراكة الجديدة في عام ٢٠٠٣ من أجل تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة في مجالات الديمقراطية والحوكمة السياسية، والحوكمة والإدارة الاقتصاديتين، وحوكمة الشركات، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الآلية تقدماً في جهودها لإعادة تنشيط ذاتها، بما في ذلك تعزيز أمانتها. وعملت الآلية على تعزيز الحوكمة الرشيدة في أفريقيا. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٨، انضمت ٣٧ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وواصلت أمانة الآلية تقديم الدعم لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحوكمة في جميع أبعادها. وتواصل بذل جهود كبيرة في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الآلية^(٥).

٥٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أنجزت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران استعراضات الحوكمة الخاصة بـ ٢١ بلداً، وقد أُنجز الاستعراض الأول للسودان والاستعراض الثاني لأوغندا في آخر مؤتمرات قمة الآلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، بدأت الآلية مشروعاً يهدف إلى تعميق استعراضاتها، بما في ذلك من خلال عمليات التقييم الذاتي للبلد والاستعراض الخارجي التي يستند إليها إعداد تقرير الاستعراض النهائي وبرنامج العمل الوطني. وبدأت الآلية أيضاً العمل مع المؤسسات الأكاديمية من أجل تعزيز الحوكمة الأفريقية وقاعدة المعارف التابعة لها وإثراء قدرات البحث القارية.

٥٣ - وأحد المعالم الرئيسية في مسار الآلية هو اعتماد المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٦ بصورة مؤقتة لنظام أساسي، الأمر الذي سمح للآلية، للمرة الأولى في تاريخها، أن تركز بشكل متين على صك قانوني واضح. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦ أيضاً، اعتمد المنتدى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتستند الخطة الاستراتيجية إلى برنامج تنشيط من ثلاثة محاور هي إصلاح الآلية وتنشيطها وتجديدها. وتهدف الخطة إلى تعزيز المكاسب التي تحققت نتيجة عقد ونصف من الاستعراضات التي تجريها الآلية واستلهاً رؤيتها ورسالتها وقيمها ومبادئها التوجيهية التأسيسية. ونظرت الخطة أيضاً في مبادرات قارية وعالمية رئيسية مثل خطة القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

(٥) انظر A/73/273-S/2018/566.

٥٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(٦)، رحب الاتحاد الأفريقي بالتزام المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران بشأن إعادة موقعة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران حتى يتسنى لها أداء دور في رصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيطلب ذلك فيما يتطلب إدماج مختلف التقارير المتعلقة بالحكومة الواردة من منصة هيكل الحكومة في أفريقيا وغيره من هيئات الاتحاد الأفريقي في التقرير السنوي للحكومة الذي يعده الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تقديم إحاطات إعلامية خاصة بكل بلد بشأن الحكومة وبشأن إمكانية الوصول إلى منتجات معرفية موثوقة علميا ومشروعة سياسيا بشأن الحكومة في أفريقيا.

٥٥ - وواصلت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أيضا تحسين أدواتها البحثية والتشغيلية. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، استضافت الآلية المنتدى السنوي الثاني للمنهجية، الذي حضره أعضاء مجتمع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخبراء الحكومة، ومتعاونون من أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعض شركاء الآلية، ونخبة من المسؤولين الحكوميين وممثلي جهات من غير الدول. وكان الغرض من المنتدى هو استعراض وإثراء منهجية الآلية والعمليات ذات الصلة بأفريقيا الاستشارية والمرجعية.

ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من زخم دعم المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا

٥٦ - البلدان الأفريقية مندمجة في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتمويل والاستثمار، وإن كان ذلك بمستويات مختلفة. وبالتالي، فإن الظروف الاقتصادية العالمية لها تأثير كبير في أداء الاقتصادات الأفريقية، مما يؤثر كثيرا على وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأ تحسن طفيف على الحالة الاقتصادية العالمية: ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٧، منتقلا من ٢,٤ في المائة في ٢٠١٦^(٧). وكان هذا أقوى نمو خلال ست سنوات تقريبا، وهو يقوم على حدوث انتعاش في التجارة العالمية وانتعاش قوي في الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة. كما أسهمت زيادات متواضعة في الاستثمارات في بعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية والصاعدة في تعزيز الاقتصاد العالمي، وذلك على نحو ما فعل الانتعاش في التجارة العالمية بعد سنتين من التراجع.

٥٧ - وقد أثرت جميع هذه العوامل بشكل كبير في الأداء الاقتصادي في أفريقيا، حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧ في المائة في ٢٠١٦ إلى ٣,٠ في المائة في ٢٠١٧. لكن على الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد، لا يزال النمو إلى حد كبير دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.

٥٨ - وفي مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكدت المجموعة من جديد التزامها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيوفر التنفيذ الكامل للالتزامات بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأفريقية و ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، فضلا عن التزامات إضافية سبق التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٥، الموارد التي

(٦) انظر قرار الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Dec.631(XXVIII) بشأن تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٧) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.18.II.C.2).

تحتاجها البلدان الأفريقية غاية الاحتياج من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبع، أكدت المجموعة من جديد أيضا التزامها بتعزيز قدرة أفريقيا على حل النزاعات في القارة.

٥٩ - وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين في تموز/يوليه ٢٠١٧، أُطلقت الشراكة بين مجموعة العشرين وأفريقيا، بهدف تعزيز التعاون بين مجموعة العشرين وأفريقيا في التنمية الاقتصادية المستدامة، بحيث تكون خطة عام ٢٠٦٣ هي الإطار التوجيهي. وتقدم الشراكة بين مجموعة العشرين وأفريقيا إطارا لمبادرات المجموعة بشأن تشجيع الاستثمار، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، وعمالة الشباب في المناطق الريفية، والتعليم الرقمي للفتيات والنساء، والضرائب المنصفة.

٦٠ - ويمثل الاتفاق مع أفريقيا عنصرا أساسيا في الشراكة بين أفريقيا ومجموعة العشرين ويتألف من استثمارات مصممة خصيصا للبلدان الأفريقية المهمة، أو اتفاقات معها. والهدف من ذلك هو تحسين ظروف الاستثمار الخاص في أفريقيا، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية المستدامة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، انضمت ١٠ بلدان أفريقية إلى المبادرة وهي: إثيوبيا، وبنين، وتونس، ورواندا، والسنغال، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب.

٦١ - والشراكة بين مجموعة العشرين وأفريقيا ملتزمة بتوسيع نطاق الهياكل الأساسية للطاقة المستدامة، وتدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي للطاقة المتجددة في أفريقيا التي تهدف إلى زيادة العرض من الطاقة المتجددة والوصول إليها. وقد أعلنت حكومة ألمانيا أنها ستساهم بـ ٣ بلايين يورو دعما لأهداف المبادرة في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. وتستخدم التمويلات الملتزم بها حتى الآن في تركيب القدرة على توليد ٢,٥ غيغاواط من الطاقة المتجددة، أي ما يعادل ثلاث محطات لتوليد الطاقة المولدة من الفحم.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٢ - وفقا لأحدث البيانات المتاحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٨)، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٦,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، مسجلة نقصا طفيفا قدره ٠,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٦ (انظر الشكل أدناه).

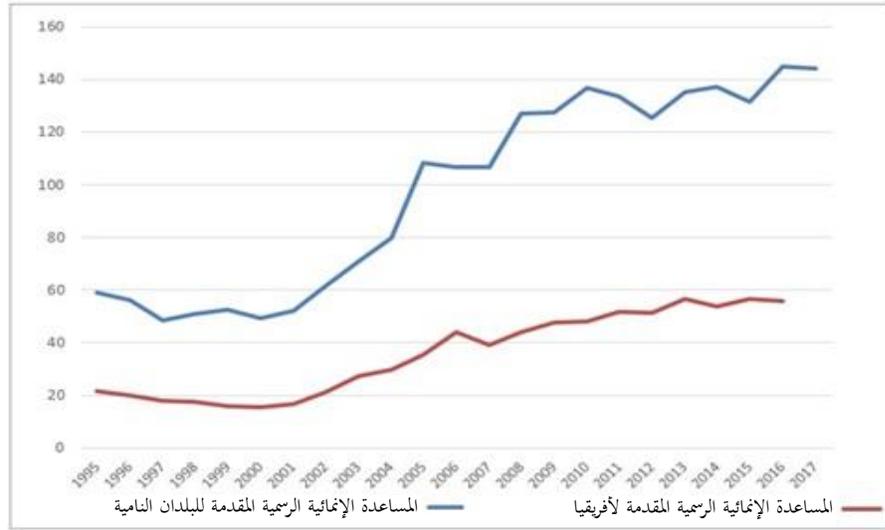
٦٣ - ولم تكن بيانات عام ٢٠١٧ عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا متاحة وقت إعداد التقرير. وتشير أحدث بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا المتاحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا انخفضت من ٥٦,١ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو انخفاض بنسبة ١,٣ في المائة. ومن المرجح أن يؤثر ذلك على قدرة البلدان الأفريقية^(٩)، ولا سيما أقل البلدان نموا منها، على تنفيذ خططها الإنمائية. بيد أن التقديرات الأولية للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أفريقيا تظهر زيادة طفيفة بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى ٢٩ بليون دولار.

(٨) انظر www.oecd.org/development/development-aid-stable-in-2017-with-more-sent-to-poorestcountries.htm

(٩) انظر A/73/270.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع الجهات المانحة

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية، ٢٠١٨.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٧، بلغ متوسط مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما قدره ٠,٣١ في المائة، منخفضاً من ٠,٣٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦. وتقل هذه النسبة كثيراً عن ٠,٧ في المائة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة وأعدت تأكيدها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٦٥ - ولم تف سوى خمسة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بتقدم نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي وهي: الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج. ولم تكن بيانات عام ٢٠١٧ عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا متاحة وقت إعداد التقرير.

٦٦ - وزادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٤ في المائة في ٢٠١٧ لتصل إلى ٢٦ بليون دولار، وهو ما يشير إلى عكس الاتجاه التنافسي الذي اتسمت به تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة.

٦٧ - وقد أُحرز بعض التقدم في تحسين فعالية المعونة. وبحسب تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٨، فإن نسبة المعونة المشروطة استمرت في الانخفاض، من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وسلط التقرير الضوء أيضاً على التقدم المحرز في زيادة شفافية التعاون الإنمائي، لا سيما في تسجيل التعاون الإنمائي ضمن الميزانيات الوطنية المقدمة للرقابة البرلمانية، وكذلك تحسين الإبلاغ من الشركاء الإنمائيين إلى نظام لجنة المساعدة الإنمائية لإبلاغ الدائنين، والدراسة الاستقصائية للجنة المساعدة الإنمائية المتعلقة بخطط المانحين للإنفاق في المستقبل، وكذا المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

باء - تخفيف أعباء الديون

٦٨ - على الرغم من التوقعات الاقتصادية العالمية الإيجابية التي بدأت من حوالي منتصف عام ٢٠١٦^(١٠)، استمرت حدة التحديات الناشئة بسبب الديون في البلدان النامية في أفريقيا في الازدياد منذ تجميع تقرير عام ٢٠١٧. وزادت أوجه الضعف في سائر بلدان أفريقيا التي سبق أن استفادت من تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وهذا أمر يدعو إلى القلق، لا سيما في وقت تواجه فيها الحكومات الأفريقية احتياجات تمويلية كبيرة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

البلدان المستفيدة حاليا والمحتمل استفادتها من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، في تموز/يوليه ٢٠١٨

الحالة	البلدان
نقطة ما بعد الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
نقطة ما قبل اتخاذ القرار	إريتريا، والسودان، والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي.

٦٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، ظل عدد البلدان الأفريقية التي بلغت مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز وحظيت بالتخفيف الكامل لأعباء الديون هو ٣٠ بلدا. وبالنسبة للبلدان التي تُصنف أيضا ضمن أقل البلدان نموا، تضاغت نسبة الديون إلى الصادرات من نسبة منخفضة قدرها ٦٨,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٤٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وتدهورت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات بصورة كبيرة من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، ووصلت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية إلى أعلى نسب الفترة حيث بلغت ١٧ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كانت أقل بقليل من ٥ في المائة في عام ٢٠١١^(١١).

٧٠ - وأحد الشواغل الرئيسية للبلدان الأفريقية هو تنامي خطر تجدد دوامة أزمات الديون والاختلال الاقتصادي، مما يشكل تحديا كبيرا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بالنظر إلى أن الموارد المالية التي يمكن أن تستخدم خلافا لما هو حاصل لتمويل تحقيق تلك الأهداف تُستخدم حاليا لخدمة متأخرات الديون. وعلى سبيل المثال، شهدت العديد من البلدان التي تمتلك الموارد الطبيعية في أفريقيا تراكما سريعا في ديونها، عندما حاولت الحكومات تخفيف الصدمة الناجمة عن هبوط أسعار السلع الأساسية، ولا سيما في

(١٠) صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١١) انظر A/72/253.

البلدان المصدرة للنفط. ولا تزال إريتريا والسودان والصومال في نقطة ما قبل اتخاذ القرار ولم تحرز تقدما كبيرا منذ تقرير ٢٠١٧.

٧١ - ومن أجل المساعدة على تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إدارة الديون وكفالة القدرة على تحمل الديون الطويلة الأجل، تم الأخذ بأداة متسمة بالواقعية لعروة الاستثمار والنمو نتيجة لاستعراض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأخير للإطار المشترك المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون^(١٢)، ولا سيما في أفريقيا. ومن شأن هذه الأداة أن تتيح للمستخدمين أن يقيموا بعناية الافتراضات المتصلة بالنمو في ضوء ديناميات الاستثمارات العامة. وينبغي للإطار أن يساعد البلدان الأفريقية على إدارة ديونها على نحو أفضل.

جيم - الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

٧٢ - وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(١٣)، فقد انخفضت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً بنسبة ٢٣ في المائة في ٢٠١٧ لتبلغ ١,٤ تريليون دولار بعدما كانت ١,٩ تريليون دولار في ٢٠١٦. ويرجع ذلك الانخفاض إلى تراجع بنسبة ٢٢ في المائة في قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في حين ظلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية مستقرة نسبياً عند ٦٧١ بليون دولار. ونتيجة لذلك، تلقت الاقتصادات النامية حصة متزايدة من التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠١٧، حيث استوعبت ٤٧ في المائة من مجموع التدفقات، مقارنة مع ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦.

٧٣ - واستمر الاتجاه التنافسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، حيث انخفضت بنسبة إضافية هي ٢١ في المائة لتبلغ إلى ٤٢ بليون دولار في عام ٢٠١٧ منتقلة من ٥٣ بليون دولار في ٢٠١٦. وكان هذا الانخفاض أوضح على نحو خاص في كبريات البلدان المصدرة للسلع الأساسية. ويُعزى الركود في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى حد كبير إلى ضعف أسعار النفط والآثار المتبقية من كساد السلع الأساسية. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المصدرة ذات الاقتصاد المتنوع نسبياً، ولا سيما إثيوبيا والمغرب، كانت أقدر نسبياً على التكيف. وانخفض معدل عائد الاستثمار في أفريقيا من ١٢,٣ في المائة في ٢٠١٢ إلى ٦,٣ في المائة في ٢٠١٧. ويمكن تفسير هذا جزئياً بانخفاض أسعار السلع الأساسية خلال تلك الفترة وتدهور بيئة الاقتصاد الكلي بسبب تزايد الديون.

٧٤ - ومن حيث أداء الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة دون الإقليمية، انخفضت التدفقات إلى شمال أفريقيا بنسبة ٤ في المائة لتبلغ ١٣ بليون دولار. وقد كان المغرب هو الاستثناء الوحيد الملحوظ حيث زاد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٣ في المائة ليبلغ ٢,٧ بليون دولار، مدفوعاً باستثمار قوي في التكنولوجيات الجديدة للسيارات. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب أفريقيا بنسبة ١١ في المائة ليبلغ ١١,٣ بليون دولار، بالنظر إلى أن الاقتصاد ظل كاسداً إلى حد كبير في نيجيريا، حيث انخفض

(١٢) انظر www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries.

(١٣) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، E.18.II.D.4).

الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢١ في المائة ليبلغ ٣,٥ بلايين دولار. وبالمثل، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا الوسطى بنسبة ٢٢ في المائة لتصل إلى ٥,٧ بلايين دولار. وأما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا، أسرع المناطق نمواً في أفريقيا، فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٣ في المائة لتبلغ ٧,٦ بلايين دولار في ٢٠١٧. وفي الجنوب الأفريقي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد بنسبة بلغت ٦٦ في المائة ليصل إلى ٣,٨ بلايين دولار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى جنوب أفريقيا وأنغولا بنسبة ٤١ في المائة و ١٥٦ في المائة على التوالي.

دال - التجارة

٧٥ - وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، زاد مجموع قيمة الصادرات العالمية من السلع بنسبة ١٠,٧ في المائة ليبلغ ١٧,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما عكس انخفاضاً استمر لعامين. وقد أسهمت زيادة الإنفاق الاستثماري وأسعار السلع الأساسية الآخذة في التحسن جزئياً في انتعاش التجارة العالمية. وأشار أحدث مؤشر لتوقعات التجارة العالمية من منظمة التجارة العالمية إلى الاتجاه نحو نمو التجارة المذكور آنفاً في الربع الأول، في حين تشير مؤشرات أخرى أيضاً من قبيل طلبيات التصدير ونقل الحاويات إلى حدوث انتعاش متواصل^(١٤).

٧٦ - وانتعشت قيمة الصادرات من أفريقيا بشكل كبير في ٢٠١٧ أكثر من العام السابق، حيث زادت بنسبة ١٨,٣ في المائة لتبلغ ٤١٧ بليون دولار، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع مفاجئ بنسبة ٢٨ في المائة في السلع الأساسية الطاقية وزيادة بنسبة ٢٢ في المائة في أسعار الفلزات في ٢٠١٧^(١٥). وسجلت عشرة بلدان أفريقية مصدرة للنفط معدلاً كلياً لنمو الصادرات نسبته ٢٩ في المائة، في حين سجلت بقية بلدان القارة معدلاً كلياً لنمو الصادرات نسبته ١٠,١ في المائة.

٧٧ - وأسفر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عن عدد من القرارات الوزارية، بما فيها قرارات بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك ورسوم التجارة الإلكترونية. وأُخذت قرارات هامة في المؤتمر من أجل إدماج البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي. وتشمل المسائل ذات الصلة المتبقية المضي قدماً في العمل المتعلق بالركائز الثلاث للزراعة (الدعم الداخلي، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية في مجال التصدير) علاوة على الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، والخدمات، والتنمية، والتجارة والبيئة^(١٦).

٧٨ - وزادت الالتزامات العالمية بالمعونة من أجل التجارة لتبلغ ٥١ بليون دولار في عام ٢٠١٦، حيث بلغت الالتزامات المخصصة لأفريقيا ١٨ بليون دولار. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، كانت أكبر حصة من

(١٤) منظمة التجارة العالمية، "Strong trade growth in 2018 rests on policy choices" (نشرة صحفية)، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(١٥) البنك الدولي، "Commodity prices likely to rise further in 2018: World Bank" (نشرة صحفية)، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٦) ملاحظات سوزانا مالكوروا (الأرجنتين)، رئيسة المؤتمر الوزاري الحادي عشر، في حفل الاحتتام. متاحة على الرابط التالي: www.wto.org/english/news_e/news17_e/malcora_13dec17_e.htm

الالتزامات الموجهة إلى أفريقيا في قطاع الطاقة الذي استأثر بنسبة ٣٤,٤ في المائة من المجموع. وجاء بعده القطاع الزراعي بنسبة ٢٥,١ في المائة، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة ٢٢,١ في المائة.

هاء - التعاون بين بلدان الجنوب

٧٩ - واصل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداء دور هام في تنمية أفريقيا، مما يكمل علاقاتها مع شركائها التقليديين في التنمية. ويقوم التعاون بين بلدان الجنوب على الطرائق المتعلقة بما يلي: (أ) التعلم المتبادل وتبادل المعارف والخبرات، والحوار بشأن السياسات، وتقديم المشورة، والبحوث المشتركة؛ و (ب) برامج التدريب والمساعدة التقنية؛ و (ج) الدعم المالي للمشاريع والبرامج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق عدد من المبادرات من جانب شركاء أفريقيا في التنمية الجدد منهم والصاعدين.

٨٠ - وفي سياق منتدى التعاون الصيني الأفريقي، واصلت الصين تقديم الدعم إلى أفريقيا في عدد من المجالات، منها الزراعة، وتطوير الهياكل الأساسية، والتصنيع. وقُدّم الدعم عن طريق المساعدة المالية والتقنية، وتطوير المجمعات الصناعية، والاستثمار المباشر من جانب الشركات الصينية الخاصة. وفي مجال الزراعة، قدمت الصين الدعم لتحسين الإنتاجية الزراعية في أفريقيا، ولا سيما من خلال تبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمارات الزراعية الصينية، والاضطلاع ببرامج التدريب وبناء القدرات.

٨١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أعلنت الهند خطة لفتح خط ائتمان بقيمة ١ بليون دولار لتوليد الطاقة الشمسية في بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسيشيل، وغانا، وغينيا، ومالي، والنيجر ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الهند عن تقديم ٦٠٠ مليون دولار من منح المساعدة التي ستشمل صندوق تنمية هندي - أفريقي بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وصندوقاً للصحة بقيمة ١٠ ملايين دولار، و ٥٠.٠٠٠ منحة دراسية للطلبة الأفارقة^(١٧). وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أعلنت جمهورية كوريا عن ترتيب مالي بقيمة ٥ بلايين دولار لفائدة أفريقيا في الاجتماعات السنوية لمصرف التنمية الأفريقي. وستُقدم هذه المساعدة المالية على مدى سنتين عن طريق شركات مع مختلف الوكالات الإنمائية.

٨٢ - ومن خلال الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وتركيا، تلقى الاتحاد الأفريقي تبرعا سنويا قدره ١ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٩. وتشمل خطة التنفيذ المشتركة مشاريع رئيسية تغطي التجارة والاستثمار، والسلام والأمن، والثقافة والسياحة، وتمكين الشباب ونقل التكنولوجيا، والاقتصاد الريفي والزراعة، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل. وعلاوة على ذلك، واصلت تركيا تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية من أجل تحسين الحصول على المياه النظيفة وإدارة المياه. وعلى سبيل المثال، تم حفر ٥١٣ بئرا، وتوفير مياه الشرب النظيفة ومياه الصنبور لأكثر من ١ مليون شخص في أفريقيا.

٨٣ - وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، على الرغم من إحراز تقدم، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال آليات تبادل المعارف، والطلاب والباحثين، وتنقل المبرمجين، وأنشطة البحث والتطوير المشتركة، وإنشاء مراكز الابتكار الإقليمية من أجل تعزيز التكامل في الشبكات الإقليمية للبحوث والابتكار.

(١٧) انظر A/72/297.

رابعاً - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٨٤ - واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير لتحقيق أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين العالمي والإقليمي، من خلال تمويل البرامج والمشروعات المتعلقة ببناء القدرات والمؤسسات، وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات، ودعم جهود تعبئة الموارد من خلال الدعوة على الصعيد العالمي.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما في سياق 'السنة الأفريقية لجني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب' و 'السنة الأفريقية لكسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحويل في أفريقيا'. وتمشيا مع رؤية الأمين العام، وقّعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعُقد المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٨، وهو المؤتمر الذي قطع فيه كل من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التزاما بمواصلة تعميق الشراكة الاستراتيجية بين المنظمين. واستعرضا خلاله التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن واعتمادا خطة العمل المتعلقة بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٨٦ - وساعد الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة على النهوض بخطة التكامل القاري، ولا سيما مع إطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨.

باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٨٧ - خلال الدورة التاسعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨، عملت منظومة الأمم المتحدة على توحيد نظامها لمجموعات العمل. وتم الاتفاق على برنامج العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للآلية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويرتكز برنامج العمل على خطة عام ٢٠٦٣، وخطة عام ٢٠٣٠، وإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

٨٨ - وفي هذا الصدد، أوصى في الدورة التاسعة عشرة بتعزيز التعاون بين الآلية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات المشتركة ووضع آلية للتعاون والتآزر بين الكيانين.

خامسا - الاستنتاجات وتوصيات السياسة العامة

٨٩ - جرى، في هذا التقرير، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة الشراكة الجديدة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبما أن أولويات الشراكة الجديدة قد أُدرجت في خطة عام ٢٠٦٣، جرى أيضا استعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها في التقرير، وإن بصورة غير مباشرة. وبين التقرير أن البلدان الأفريقية تواصل إحراز تقدم في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، وخاصة في مجالات الهياكل الأساسية، والزراعة، والتعليم، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحوكمة.

٩٠ - ومن الإنجازات الهامة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨، وهو ما أوجد سوقا موحدة في جميع أنحاء القارة. وإذا ما نُفذت بالكامل، فسوف تيسر تدفق السلع والخدمات والعمالة ورأس المال في جميع أنحاء أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ساعد تحسن البيئة العالمية فيما يتصل بتحقيق انتعاش قوي في التجارة الدولية، وزيادة الاستثمارات، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، على تحسين الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٧.

٩١ - ولا يزال هناك عدد من التحديات التي يمكن، إن لم تعالجها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، أن تقوض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ويرد أدناه عرض موجز لهذه التحديات.

٩٢ - رغم أن التوقيع على اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية يشكل تطورا جديرا بالترحيب ويمكن أن يكون عاملا محتملا لتغيير قواعد اللعبة لأفريقيا، يتطلب الاتفاق تصديق ٢٢ بلدا عليه حتى يدخل حيز النفاذ. وسيطلب هذا أعلى مستويات القيادة السياسية. ولذلك، ينبغي للقادة الأفارقة حشد الإرادة السياسية اللازمة لكفالة التصديق على الاتفاق في الوقت المناسب.

٩٣ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، يشكل تطوير الهياكل الأساسية الجيدة أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل في أفريقيا. وبما أن الافتقار إلى التمويل ومحدودية القدرات لا يزالان يشكلان تحديين حاسمين يواجهان تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تكثف الجهود الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية من مصادر القطاعين العام والخاص من أجل المساعدة في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية.

٩٤ - وهناك حاجة أيضا إلى استراتيجيات تعبئة الموارد عبر الحدود من أجل تعبئة الموارد لتمويل المشاريع الإقليمية العابرة للحدود. ويمثل الاعتماد على التمويل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستخدام آليات تمويل مبتكرة لتعويض الخصائص الاستراتيجية عملية أيضا. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع الجهود الرامية إلى دفع صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية إلى الاستثمارات في الهياكل الأساسية.

٩٥ - وتكتسي أهمية الزراعة في تنمية أفريقيا قيمة إضافية مع التوقيع على اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولذلك، يجب تكثيف الجهود من أجل تعزيز التنمية الزراعية على نحو يتماشى مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وذلك حتى يتسنى للقطاع تغذية سوق إقليمية آخذة في التوسع وتحقيق الأمن الغذائي. وبالنظر إلى أن أصحاب الحيازات الصغيرة يشكلون نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي في أفريقيا، يجب أن يحظوا بالدعم من خلال التمويل، والوصول إلى

التكنولوجيا، وتعزيز القدرات من أجل الوفاء بمعايير الصحة البشرية والصحة النباتية والمساعدة على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية.

٩٦ - وعلى الرغم من أن الحكومات الأفريقية واصلت إعطاء الأولوية للتعليم في التنمية، كما يتضح من الحصص المتزايدة من الميزانيات الوطنية المخصصة للتعليم، فإن العائد من التعليم منخفض. وفي ضوء استمرار مشكلة نقص المهارات وعدم تطابقها في أسواق العمل الأفريقية، في مقابل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، يجب على البلدان الأفريقية أن تتخذ تدابير لتزويد الطلاب بالمهارات والتدريب المطلوبين لدخول أسواق العمل. وفي هذا الصدد، سيكون إعطاء الأولوية للتدريب المهني والتقني وتنمية المهارات وتعزيزهما في نظام التعليم عنصرا حاسما، وذلك من خلال تعزيز النظم، وإصلاح المناهج الدراسية، والحصول على التكنولوجيا لتعزيز نتائج التعلم، والربط ومواءمة مهارات الشباب الأفريقي مع متطلبات سوق العمل.

٩٧ - وسيكون تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرا لا غنى عنه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة ٢٠٦٣. وقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتبين الأدلة أنه تم إحراز مزيد من التقدم، ولا سيما في البلدان التي أخذت بحرصٍ لمشاركة المرأة في هياكل صنع القرار السياسي. وفي ضوء الأثر الإيجابي لنظم الحصص في زيادة مشاركة المرأة وانخراطها انخراطا مجديا في الهياكل الرئيسية لصنع القرار السياسي، قد تود البلدان الأفريقية التي لم تأخذ بنظام الحصص بعد أن تنظر في القيام بذلك. ولكن بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى المزيد من التدابير لتحسين وصول المرأة إلى الفرص والأصول الإنتاجية.

٩٨ - وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجهها البلدان الأفريقية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ستكون زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي من خلال التمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، وتخفيف أعباء الديون أمرا أساسيا لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أحرزت البلدان الأفريقية تقدما في تعبئة المزيد من الموارد المحلية لتمويل تنميتها^(١٨)، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية بالنسبة للعديد من البلدان. ولذلك، ينبغي لشركاء التنمية بذل الجهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية تمشيا مع الالتزامات التي تعهدوا بها.

٩٩ - وعلاوة على ذلك، تحرم التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا القارة من موارد حيوية لتمويل أولوياتها الإنمائية. ومن شأن وقف التدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها إلى مواطنها في أفريقيا أن يتيح للمنطقة مزيدا من الموارد اللازمة لتمويل الصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والاحتياجات الإنمائية الضرورية. وينبغي لشركاء التنمية دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية من أجل وقف هذا الخطر عن طريق زيادة الشفافية في نظام الضرائب، فضلا عن الكشف عن كامل هيكل المستفيدين من ملكية الشركات. وهكذا سيمثل تعزيز قدرات السلطات الضريبية الأفريقية، التي يفتقر معظمها للمعدات اللازمة لكشف التدفقات غير المشروعة والتصدي لها، قطع شوط طويل في وقف هذه التدفقات.

(١٨) انظر A/73/270.

١٠٠ - وقد أوضحت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران آلية هامة لتعزيز الحوكمة الرشيدة في أفريقيا، كما يتضح من تزايد عدد البلدان التي انضمت إلى العملية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال متابعة وتنفيذ برنامج عمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران يشكلان تحدياً حقيقياً. ولمعالجة هذه المشكلة، يجب على البلدان الأفريقية المشاركة في الآلية أن تعمم برامج عملها الوطنية في الخطط القطرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

١٠١ - ويسبب عدم كفاية التمويل المحلي وانخفاض التمويل بشروط ميسرة، تُضطر البلدان الأفريقية إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية. وعلى الرغم من أن مستويات الديون في العديد من البلدان الأفريقية لا تزال دون المستويات التي كانت قائمة قبل إطلاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ورغم أن خطر العجز عن تسديد الديون يبقى متديناً، فقد أثار المعدل الذي زادت به أعباء الديون في السنوات القليلة الماضية انشغالات بشأن احتمال وقوع أزمة ديون. ولذلك، يجب اتخاذ التدابير اللازمة للإبقاء على الديون في مستويات يمكن التحكم بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي زيادة شفافية الديون في جميع أنحاء أفريقيا، بما يشمل الكشف عن مصدر الدين والغرض منه.